شركة مطاحن شرق الدلتا

السادة / البورصة المصريه

تحيه طيبه وبعد

نتشرف ان رفق لسيادتكم تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة
شركة مطاحن شرق الدلتا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢.

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة
(محاسب/ عمرو مختار السيد)

تحريراً فى ٢٠٢٢/١١/١٥

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

لشركة مطاحن شرق الدلتا

في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن شرق الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية [١] لشركة مطاحن شرق الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة في قائمة المركز المالى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة , وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

---

[١] تم إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

أساس الإستنتاج المُتحفظ :

- بلغ صافى الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتي ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٨,٩٢٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢٤,٢٢٢ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ٤,٧٠١ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى ، إيرادات وأرباح متنوعة ، إيرادات وأرباح أخرى ، الفوائد الدائنة) بنحو ١٩,٢٤٣ مليون جنيه وبنسبة ٦٦,٥٣% من الربح المُحقق مما ساهم في زيادة الربح المُحقق بنحو ١١,٨٧٣ مليون جنيه عن المستهدف خلال الفترة والبالغ نحو ١٧,٠٥٠ مليون جنيه وبنسبة تحقيق مستهدف بلغت ١٦٩,٦٤% مما يشير إلى عدم دقة التقديرات بالموازنة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

يتعين إستغلال الطاقات المُتاحة بالشركة لتعظيم الإيرادات ، ومراعاة الدقة عند إعداد تقديرات موازنة الشركة.

- ما زال لم يتم توثيق محضر الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ والخاص بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة لدى الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.
- عدم قيام الشركة بتوثيق محاضر مجلس الإدارة منذ يونيه ٢٠٢٠ حتى تاريخه حيث لم يتم توثيق سوي عدد ٥ محاضر فقط منذ يونيه ٢٠٢٠ حتى سبتمبر ٢٠٢٢ ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٤٢) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

يتعين موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات لإنهاء توثيق محضر الجمعية العامة غير العادية المؤرخ ٢٠٢١/١١/٢ ، وموافاتنا بأسباب عدم تقديم محاضر مجلس الإدارة عن المدة المذكورة للتوثيق والإعتماد.

- تم عقد جمعية عامة غير عادية للشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ والتى قررت تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة بما يتفق مع تعديلات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ولائحته التنفيذية ، وقد أشار رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة بأنه سيتم التعديل لباقي المواد الواردة بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات من خلال الدعوة لإنعقاد جمعية عامة غير عادية أخري.

يتعين إستكمال تعديل مواد النظام الأساسى للشركة ليتفق ومواد القوانين المُشار إليها وفقاً لما دار من مناقشات بجلسة الجمعية العامة غير العادية في ٢٠٢١/١١/٢.

- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٤٢٧,٢٠٠ مليون جنيه ، وكذا أرصدة التكوين الإستثمارى ، والمخزون ، والنقدية بالخزينة البالغة نحو ٦,٥٨٧ مليون جنيه ، ٢٨,٢٦٩ مليون جنيه ، ١,١٠٤ مليون جنيه على التوالى دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ الأمر الذى لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة.

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.

- لم تقم الشركة بالإستفادة من نشاط الإستثمار العقارى أو إستغلاله والذى تم إضافته لأنشطة الشركة منذ أكثر من خمس سنوات وفقاً للجمعية العامة غير العادية المُنعقدة في ٢٠١٧/٢/٢٨.

يتعين دراسة ما سبق مع العمل على الإستفادة من هذا النشاط تعظيماً لإيرادات الشركة.

- تبين وجود العديد من الأصول الثابتة التى إنتهي عمرها الإفتراضي أو قارب على الإنتهاء وما زالت تعمل بكفاءة ولم تقم الشركة بدراسة ما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

يتعين دراسة ما تقدم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.

- تضمنت إضافات الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ المبالغ التالية :

* مبلغ ٥,١٨٩ مليون جنيه قيمة توريد عدد ٢ منخل لمطحن السويس والتي وردت بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢ وتم تركيبها وتجربتها وتشغيلها بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٩ ، وذلك دون إستبعاد قيمة المناخل القديمة من الأصل ومجمع إهلاك الأصل طبقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.
* مبلغ ٥٥ ألف جنيه قيمة توريد مجفف هواء لمطحن بورسعيد والذي ورد بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٤ وتم صرفه بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١١ ، وذلك دون إستبعاد قيمة المناخل القديمة من الأصل ومجمع الإهلاك للأصل.

يتعين إجراء التصويب اللازم مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك على العمر المتبقي للأصل حيث أن هناك بعض الأصول ينتهي عمرها الإفتراضي بعد عامين مع إستبعاد قيمة المناخل القديمة والمجفف القديم من الأصل ومجمع الإهلاك للأصل.

* مبلغ ٩٨,٤٩٦ ألف جنيه (عدد وأدوات) قيمة عدد ١٦ صندوق حريق بشونة السنبلاوين والواردة للمخازن بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١ ولم يتم تركيبها حتى تاريخه نوفمبر ٢٠٢٢ وصحتها التكوين الإستثماري (عدد وأدوات).

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضُوء ما سبق.

- **بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ نحو ٦,٥٨٧ مليون جنيه** وقد تضمن المبالغ التالية :

* مبلغ نحو ٤,٧٧٠ مليون جنيه قيمة إعادة تأهيل مباني مطحن السادات بدمياط ، بخلاف مبلغ ٦,٩٣٧ مليون جنيه قيمة الأعمال المستجدة بنسبة ١٤٧% من أمر الإسناد (بدون رقم المورخ ٢٠٢١/٤/٥) وهي محل خلاف مع المورد شركة الأشقاء للمقاولات ، وفي ٩/٢٩ ، ١٠/٣١ ، ٢٠٢١/١١/٢٨ قرر مجلس إدارة الشركة بجلساته المُتلاحقة مخاطبة وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية " جهاز التفتيش الفني " بطلب مراجعة العملية منذ بدايتها وتحديد المسئولية بشأنها في حالة وجود تقصير ، وقد تم سداد مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه للمراجعة ودراسة مستندات العملية ، وفي ٢٠٢٢/٣/٣٠ قامت لجنة التفتيش الفني بزيارة الموقع للدراسة ، **ونشير في هذا الصدد إلى ما يلي :**

- في ٢٠٢٢/٩/٥ ورد للشركة تقرير جهاز التفتيش الفني بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بمعاينة مبني مطحن السادات ، وقد تضمن التقرير ملاحظات على ما يلي (أعمال الترسية للمكتب الإستشاري ، إجراءات المناقصة على أعضاء لجنة البت لمناقصة تنفيذ الأعمال ، التقرير الفني وكراسة المقايسة المُقدمة من الإستشاري ، دفتر حصر الأعمال ، تقرير الإستشاري بشأن الرد على إستفسارات أعضاء لجنة المُفاوضة ، المقاول ، لجنة المفاوضة ، البنود الإضافية المستحدثة ، الزيادة بمقايسة البنود الأصلية ، نتائج الإختبارات للأعمال الخرسانية لمبني المطحن).
- في ٢٠٢٢/٩/٢٩ وافق مجلس إدارة الشركة على إحالة تقرير جهاز التفتيش الفني بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية إلى الأستاذة الدكتورة / المستشار القانوني للشركة للإطلاع والدراسة وعمل تقرير يُعرض على مجلس الإدارة بجلسته القادمة.
- في ٢٠٢٢/١٠/٢٥ تم إعداد مذكرة من قبل المستشار القانوني للشركة للعرض على مجلس الإدارة.

- في ٢٠٢٢/١٠/٢٧ وافق مجلس إدارة الشركة بالأغلبية على ما يلي :

١- إخطار المقاول (شركة الأشقاء) بإستكمال الأعمال المتبقية بمطحن السادات بمنطقة دمياط (حسب ما جاء بالتقرير الفني) والعمل على التسليم الإبتدائي للمطحن تحت إشراف كل من الإستشاري وجهة الإشراف بالشركة (القطاع الهندسي) لإمكانية صرف مستحقات المقاول.

٢- مخاطبة الإستشاري بإعداد تقرير صلاحية المطحن للتشغيل بعد تنفيذ الأعمال بالموقع حيث أنه هو الجهة المسئولة عن ذلك.

وما زالت الإدارة عند رأيها من ضرورة دراسة جميع ما سبق وتحديد المسئولية حياله ، مع موافاتنا بما تم إتخاذه في ضوء ما إنتهي إليه تقرير وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية " جهاز التفتيش الفني " في هذا الشأن.

* مبلغ نحو ١,٠٣٥ مليون جنيه تحت مسمي مطحن السنانية بدمياط والذي تضمن بعض المبالغ بالخطأ كونها لا تخص أعمال تطوير المطحن كما يلي :

- مبلغ ٦٢٣,٢٤٥ ألف جنيه تحت مسمي آلات ومعدات يتمثل في أجور نقدية ومزايا عينية (بدل وجبة) عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ وصحته أجور ومزايا.
- مبلغ ٣٧,٥٧٥ ألف جنيه تحت مسمي آلات ومعدات يتمثل في إستهلاك كهرباء ومياه للمطحن وصحته التحميل على مصروفات الفترة.
- مبلغ ٢٢,٩٥٥ ألف جنيه تحت مسمي آلات ومعدات يتمثل في المستخدم من قطع الغيار بالمطحن خلال شهر يوليو وأغسطس ٢٠٢٢ وصحته مصروفات صيانة.

يتعين ضرورة إجراء التصويبات اللازمة لتحميل مشروع تطوير مطحن السنانية بدمياط بالمبالغ الخاصة بأعمال التطوير فقط.

* نحو ٢٤١,٧٤٠ ألف جنيه (عدد وأدوات) تحت مسمي خط حريق مطحن السادات بالدقهلية يتمثل في (مبلغ ١١٥,٦٥٠ ألف جنيه قيمة إستخدامات قطع غيار في أبريل ٢٠٢٠ ، مبلغ ٢٦,٠٩٠ ألف جنيه قيمة أدوات سباكة في مارس ٢٠٢٠) والذي تم تركيبه بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٠.

* نحو ١٦٤,١٣٧ ألف جنيه تحت مسمي خط حريق مصنع معدات الإسماعيلية والذي تم تركيبه بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين إجراء التصويب اللازم بالإضافة لحساب الأصول الثابتة مقابل تخفيض حساب التكوين الإستثماري.

* نحو ٣٢٥,٦٥٠ ألف جنيه (مباني) مُرحل منذ أكثر من عام يتمثل في (مبلغ ١٣٣,٦٥٠ ألف جنيه تحت مسمي مشمعات ، مبلغ ١٠٢ ألف جنيه تحت مسمي سكة حديد صومعة المنصورة ، مبلغ ٩٠ ألف جنيه تحت مسمي سكة حديد صومعة الإسماعيلية).

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع موافاتنا بموقف تلك المبالغ المُرحلة منذ أكثر من عام.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الإستثمارى فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ نحو ٩٦,١٢٣ مليون جنيه متضمن المبالغ التالية :

* نحو ٩٢,٣٣٤ مليون جنيه قيمة الإعتماد المستندي رقم ١٠٠٦١٢ لعملية إحلال وتجديد مطحن السنانية بقدرة ٣٠٠ طن قمح/يوم ، **ونشير فى هذا الصدد إلى ما يلي :**

- قامت الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٧ بالتعاقد مع شركة أوكريم الإيطالية لتصميم وتوريد والإشراف على تركيبات معدات مطحن السنانية بدمياط قدرة ٣٠٠ طن قمح/يوم إستخراج ٧٢% و٨٢% ، ولم يتبين لنا مدى قدرة الشركة على تسويق وبيع كمية الدقيق ٧٢% المنتجة بعد إستخدامات مصنع المكرونة (البالغة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حوالى ٣,٠٩٧ ألف طن).
- تم فتح الإعتماد المستندي للدفعة المقدمة لشركة أوكريم بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٨ ودخول التعاقد حيز التنفيذ.
- تضمن العقد المادة رقم (٧) الخاصة بالجدول الزمني للتسليم " يجب على المقاول شحن جميع المعدات في غضون ١٢ شهر كحد أقصي إعتباراً من دخول العقد حيز التنفيذ " وهو ما لم يتم.
- تم مد الإعتماد المستندي حتى ٢٠٢٢/٨/١٨ نظراً للتأخر في توريد المعدات ، حيث وردت على ثلاث دفعات خلال أشهر مايو ، أغسطس ، سبتمبر ٢٠٢٢.
- تم طرح الأعمال المدنية من خلال المناقصة العامة رقم ٣٣ جلسة ٢٠٢٢/٤/٢٦ وقد أنهت لجنة البت أعمالها بجلسة الممارسة المُنعقدة في ٢٠٢٢/٧/٤ وأوصت بقيام القطاع الهندسي بمتابعة أعمال إستخراج التراخيص.
- وردت الرسومات الهندسية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢١ رغم دخول التعاقد حيز لتنفيذ في ٢٠٢١/٥/١٨ الأمر الذي أدي إلى التأخر في إستخراج التراخيص.

- تم إسناد الأعمال الإنشائية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٧ بقيمة إجمالية ٨,٢٨٠ مليون جنيه ومدة التنفيذ ٦ أشهر من تاريخ إستلام الموقع ، وقد تم إستلام الموقع بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢.

الأمر الذي لم نقف معه على الأسباب التى أدت إلى التأخر في البدء في إستخراج التراخيص منذ ورود الرسومات الهندسية.

يتعين دراسة ما سبق وبيان الجدوي الإقتصادية من المشروع وما أتخذ قبل المورد في ضوء العقد المُبرم مع شركة أوكريم ومدة التنفيذ والتركيب في شأن تأخير وصول المعدات طبقاً للتعاقد ، وبيان أسباب التأخر في إستخراج التراخيص مما قد يؤدي إلى تعطل الحصول على العائد من المال المستثمر في هذا المشروع وتحديد المسئولية بشأن ذلك.

* نحو ٥٨٥,٥٧٨ ألف جنيه الدفعة المُقدمة من قيمة إعتماد مستندي لشراء عدد ٦ سلندر لمطحن سندوب بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة من شركة أوكريم الإيطالية وبقيمة إجمالية قدرها نحو ١٦٤ ألف يورو – فوب – أي ميناء أوربى بناءً على المناقصة العامة رقم (٢٢) في يوليو ٢٠١٩ من خلال التحويل المباشر وعلى أن تُسدد ٢٠% كدفعة مقدمة مقابل خطاب ضمان بنكي بذات القيمة بمدة توريد ثلاثة أشهر من تاريخ تاريخ الدفعة المُقدمة في ٢٠٢١/١١/٢٠ ، تداولت المراسلات بين الشركة ووكيل شركة أوكريم الإيطالية بشأن تأخر الشحن لعدة ظروف ، وفي مارس ٢٠٢٢ طالب المورد بضرورة فتح إعتماد مستندي في ضوء قرارات الحكومة المصرية، وتم موافقة المجلس على فتح إعتماد مستندي وتعديل بعض شروط الشحن ، إلا أنه لم يتم فتح الإعتماد المستندي حتى تاريخ الفحص في نوفمبر ٢٠٢٢.

يتعين بحث ودراسة جميع ما سبق مع موافاتنا بما تم في هذا الشأن وبيان العائد على المال المستثمر في تلك السلندرات حيث أنها خاصة بمناقصة عامة منذ يوليو ٢٠١٩ أي منذ أكثر من ثلاث سنوات.

* نحو ٣٠٠ ألف جنيه تحت مسمي المركز القومي لبحوث الإسكان قيمة ما تم سداده لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية " جهاز التفتيش الفني " عن مراجعة عملية إعادة تأهيل مباني مطحن السادات بدمياط والمُسندة لشركة شركة الأشقاء للمقاولات منذ بدايتها وتحديد المسئولية بشأنها وفقاً لقرارات مجلس إدارة الشركة بتواريخ ٩/٢٩ ، ١٠/٣١ ، ٢٠٢١/١١/٢٨ ، وصحته التحميل على مصروفات الفترة.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- بلغت الإستثمارات طويلة الأجل نحو ١,٢٧١ مليون جنيه قيمة إستثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥% لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لإسترداد قيمة تلك السندات ، ويتصل بما سبق من أن الإحتياطيات تضمنت نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى إحتياطى يستثمر فى سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بالملاحظة وإجراء التصويب اللازم فور الإنتهاء من الدراسة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بأسباب هذا الفرق.

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية لإسترداد قيمة تلك السندات مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة ببحث ودراسة ما سبق وموافاتنا بأسباب هذا الفرق.

بلغ المخزون في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٨,٢٦٩ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

- مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) ، ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٧) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " باقي عناصر المخزون يتم تقييمها بالمتوسط المرجح " ونشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) والتى تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح فى تحميل تكلفة المخزون فى حالات بنود المخزون ".

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢٢/٩/٣٠.

- عدم تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة أخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بعمل دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة لما له من أثر مالي ، حيث ما زالت ملاحظتنا قائمة من ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات وعدم تسجيلها ببيانات الإنتاج اليومية أو التصافى الشهرية ، وقد بلغت كمية القمح المطحون

بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالى ٢٠٠,٦٢٢ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بما يعادل حوالى ١٩٥,٩٠٢ ألف طن قمح ٢٤ قيراط – طبقاً للمركز الإحصائى للمعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة – بفارق قدره حوالى ٤٧٢٠ طن ما بين مخلفات طحن وناتج غربلة فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٢٤٦ طن فقط بفارق قدره حوالى ٢٤٧٤ طن.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة ووضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة وأسباب عدم إثبات المخلفات بمحاضر التصفية وبيانات الإنتاج اليومية.

- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٣,٧٤٧ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بترولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالى ولم يتم تسويتها.

يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المنصرف من الأصناف الواردة.

- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدتهم المدينة في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.

- لم يتم موافاتنا بالشهادات المؤيدة لمبلغ نحو ١٢,٥٣٤ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير حتي ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بالحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بالحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.

- بلغ رصيد حساب مصروفات مدفوعة مقدماً في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ نحو ٥٧٠,٠٩٣ ألف جنيه ، وبالمراجعة تبين تضمين الحساب لمبلغ ٢٨٣,٧٤٢ ألف جنيه مصروفات تخص الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ من رصيد ٢٠٢٢/٧/١ والبالغ نحو ٥٦٧,٤٨٤ ألف جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق بتحميل مصروفات الفترة بمبلغ ٢٨٣,٧٤٢ ألف جنيه مقابل تخفيض حساب مصروفات مدفوعة مقدماً.

- عدم قيام الشركة بحساب إنحرافات إستهلاك السولار الخاص بسيارات الشركة في ضوء المعدلات المعيارية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين ضرورة الإنتهاء من حساب الإنحراف عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ وإجراء ما يلزم من تصويبات في ضوء ذلك.

- تم تقييم الإستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية (الأسهم) بمبلغ نحو ١,٤٨٨ مليون جنيه طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وصحته نحو ١,٥٠٧ مليون جنيه بفارق قدره ١٩ ألف جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

- بلغ **مخصص الديون المشكوك** فى تحصيلها نحو ٨,٤٤٧ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٤٦٨ مليون جنيه (منها نحو ٧,٧٤٥ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه للأرصدة المتوقفة بحساب الأرصدة المدينة الأخرى).

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع دراسة مجمع الإضمحلال للمدينين وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) بشأن المخصصات ، وتطبيق الفقرة رقم (٥,٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) بشأن الأدوات المالية.

بلغ رصيد المخصصات (بخلاف إهلاك الأصول ، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها) نحو ١١٧,٦٨١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ ولم نواف بدراسة لتلك المخصصات ، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلى :

- بلغ **مخصص الضرائب المتنازع** عليها نحو ٢٨,٦٥٠ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية.

* بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٥ ورد للشركة مطالبة بالسداد من مصلحة الضرائب المصرية عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٥١,١١١ مليون جنيه ومُسدد عنها مبلغ نحو ٤٦,٤٠٤ مليون جنيه بفارق قدره ٤,٧٠٧ مليون جنيه ومُكون عنها مخصص بمبلغ ٥,٥ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٧٩٣ ألف جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض المخصص بمبلغ نحو ٧٩٣ ألف جنيه مقابل التعلية لمخصصات إنتفي الغرض منها.

- بلغ **مخصص المطالبات والمنازعات** نحو ٣٨,٨٨٠ مليون جنيه وبنسبة ١٣٦% من المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٢٨,٥٨٩ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص في ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، وقد تضمن المخصص مبلغ نحو ١٢,٧٦٣ مليون جنيه لمقابلة الدعاوي الخاصة

بورثة أحمد محمد صالح ووفقاً لبيانات القطاع القانوني وما تم عرضه بمجلس إدارة الشركة فإن الشركة أصبحت ليست خصم في النزاع وعليه إنتفي سبب تكوين المخصص.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض المخصص بمبلغ نحو ١٢,٧٦٣ مليون جنيه مقابل التعلية لمخصصات إنتفي الغرض منها حتي لا يمثل إحتياطي سري.

- بلغ **رصيد حساب المخصصات الأخرى** نحو ٥٠,١٥١ مليون جنيه منها :

* **نحو ٨,٧٨٠ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن** طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها والبالغة نحو ٨,٧٧٣ مليون جنيه ، في حين لم ترد أي مطالبات بغرامات أو عقوبات تموينية حتى تاريخ الفحص في نوفمبر ٢٠٢٢.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢١/١١/٢ بإعادة دراسة المخصص وزيادة الرقابة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات.

* **نحو ٣٧,٨٧١ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة** عن الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠.

ونشير فى هذا الصدد إلى صدور قرار لجنة الطعن رقم ٢٠٢١/٢٢٦ بجلسة ٢٠٢٢/٢/٢٧ والذي تضمن أحقية الطاعن (الشركة) في بعض المبالغ وعدم أحقيتها في البعض الأخر.

وقد قامت هيئة قضايا الدولة فرع الشرقية بإخطار الشركة بصحيفة طعن ضريبي على قرار لجنة الطعن مُقدم من السيد/ وزير المالية والسيد/ رئيس المركز الضريبي لكبار الممولين ، بناءً على خطأ لجنة الطعن بتخفيض الفروق الضريبية بالنسبة لتكلفة الطحن وعمولة تسويق النخالة الخشنة الأمر الذي قامت الشركة عليه بإعادة دراسة المخصص وفقاً لقرار لجنة الطعن وطعن وزارة المالية عليه ورأت أن يكون المخصص بنحو ٣٧,٨٧٠ مليون جنيه.

ويتصل بما سبق بأن الشركة قد قامت بسداد مبلغ نحو ٦٩,٥٦٨ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ ضريبة مبيعات وقيمة مضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر خصماً من المخصص وهي محل دعاوي قضائية ما زالت متداولة.

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني للطعون المُقدمة من وزارة المالية وإحتمالات الكسب أو الخسارة حتى يمكن الحكم على مدي صحة المخصص المُكون خاصة مع صدور قرار لجنة الطعن السابق لصالح الشركة.

- بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣٧٣,٥٨٢ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٣٩٣,١١٢ مليون جنيه (مدين) ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

- عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٣٨٢,٢٢٣ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٦٢,٢٧٠ مليون جنيه.
- أسفرت المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٨/١٥ على أرصدة ٢٠٢٢/٦/٣٠ والمُشار إليها بتقريرنا رقم ١٤٠ في ٢٠٢٢/٩/١٢ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ذات التاريخ وتحفظ الشركة على مصاريف الغربلة بقيمة قدرها ٢٥٥ ألف جنيه ، وأغفال المطابقة على تحفظات بالسنوات السابقة مما أدي إلى ظهور فروق لصالح الشركة بنحو ١٢,٩٧٢ مليون جنيه وفروق لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ١٣ مليون جنيه.

ويتصل بما سبق تضمن حساب الموردين " المدين " في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مديونية على الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ نحو ١٢١,٢٣٦ مليون جنيه تحت مسمي منظومة الخبز الجديد (أ) منها جزء يخص الشركة والجزء الأخر بحساب العملاء الدائن تمثل أرصدة لمطاحن القطاع الخاص والمخابز ، وقد تمت المطابقة لجانب منها مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ وأظهرت فروق بالزيادة بنحو ٩١٨ ألف جنيه وبالنقص بنحو ٨,١٥٧ مليون جنيه ولم نقف على طبيعة هذه الفروق وأسبابها ولم تظهر بالمطابقة التى تمت مع الهيئة على أرصدتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

وقد ورد برد الشركة على تقريرنا سالف الذكر من أنه سيتم تشكيل لجنة لفحص ودراسة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ودراسة كافة الفروق بالحسابات المختصة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل ، مع ضرورة موافاتنا بما تم بشأن تشكيل اللجنة الخاصة بفحص ودراسة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ودراسة كافة الفروق وإدراج التحفظات لصالح الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية بالحسابات المختصة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ والبالغة نحو ٦,٠٦٠ مليون جنيه ، متضمنة مستحقات تقديرية

عن مكافأة قدرها ثلاثة أشهر ونصف من الأجر الأساسي في ٢٠٢٢/٧/١ للعاملين بالشركة والصادر لها قرار من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧ بنحو ١,٧٥٠ مليون جنيه وبفارق قدره نحو ٤,٣١٠ مليون جنيه ، وقد تم سداد مبلغ نحو ٢,٥٤٥ مليون جنيه المستحق عن شهر سبتمبر ٢٠٢٢ فى أكتوبر ٢٠٢٢ بفارق قدره نحو ١,٧٦٥ مليون جنيه.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما ورد بشهادة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية.

- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات المبالغ التالية :

* مبلغ نحو ١,٥٧٢ مليون جنيه ضرائب قيمة مُضافة لم نتحقق من صحة المبلغ وتفصيله.
* مبلغ نحو ٣,٣٥٩ مليون جنيه ضرائب عامة مُرحل منذ عدة سنوات.
* مبلغ نحو ١٣٨ ألف جنيه ضرائب عقارية منذ عدة سنوات ولا يقابله أية مطالبات.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بدراسة ما سبق مع ضرورة إجراء التصويب اللازم لما له من أثر على القوائم المالية.

- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالمطابقات التى تمت ، إلا أنه لم يتم إجراء المطابقات اللازمة على رصيد حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ والبالغة نحو ٢,٢٤٩ مليون جنيه.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بإجراء المطابقات وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.

- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة مُرحلة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وآخرها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ويتصل بما سبق من أنه في ٢٠١٩/١٢/٢٢ ورد للشركة قرار لجنة الطعن رقم ٢٠١٨/٢١٧ عن السنوات من ٢٠١١/٢٠١٠ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢ والذي تضمن في نهايته البند رقم (٦) أن هناك مبالغ تؤول للدولة مادة ١٤٧ مصادرة تأمينات.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ نحو ٨٦٥ الف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ،

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة هذه الأرصدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالنتيجة.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضريبة على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة وتوريدها لوزارة المالية.

- تضمنت قائمة الدخل بالخطأ مبلغ نحو ١,٦١٩ مليون جنيه قيمة منحة المولد النبوي الشريف وذلك رغم أن المولد النبوي الشريف كان بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٨ وتم الصرف بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢ ، كما لم تتضمن قائمة الدخل مصروفات التليفون التى تخص فترة المركز المالى فى ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة فى ضوء الفعليات.

- تبين تحميل حساب الأجور بند المكافآت بمبلغ ١٤,٢٥٠ مليون جنيه (مبلغ ١٢,٥٠٠ مليون جنيه أجور نقدية ، مبلغ ١,٧٥٠ مليون جنيه حصة الشركة فى التأمينات الإجتماعية) تقديري لمكافأة قدرها ثلاثة أشهر ونصف من الأجر الأساسي في ٢٠٢٢/٧/١ للعاملين بالشركة لا تخص الفترة المالية حيث صدر لها قرار من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧ وهو تاريخ لاحق للفترة المالية وذلك نظير الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف الشركة والخطط الموضوعة من قبل الإدارة.

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق وتحميل كل فترة مالية بما يخصها.

- عدم تحميل الإستخدامات (المواد البترولية) في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بمبلغ ٧١٦,١٢٠ ألف جنيه قيمة إستهلاك بونات البنزين والسولار عن شهر سبتمبر ٢٠٢٢ لوحدات ومناطق الشركة المختلفة طبقاً للبيان الوارد من إدارة المراجعة بالشركة.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- تضمن حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات) مبلغ ٢١,٠٣٧ ألف جنيه قيمة تعويضات عن بدل نقدي وأجازات وقضايا عمالية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ وذلك رغم تضمين مخصص المطالبات والمنازعات (القضايا) لمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه لمواجهة قضايا عمالية عن رصيد الأجازات.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات) بمبلغ ٢١,٠٧٣ ألف جنيه مقابل الخصم من مخصص المطالبات والمنازعات (القضايا) بنفس المبلغ.

- لم يتم معالجة مصروفات سنوات سابقة بقائمة الدخل والبالغة نحو ٨١٣,٣٨٢ ألف جنيه ضمن حساب أرباح وخسائر مرحلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى وإجراء التصويب اللازم وتأثير حقوق الملكية بما سبق.

- تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ٨ مليون جنيه دون حسابها وفقاً لمتطلبات الإقرار الضريبي وذلك لأغراض المركز المالى فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، كما لم تقم الشركة بحساب الضريبية المؤجلة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، وذلك رغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بلغت نحو ٦,٠١٥ مليون جنيه.

يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية ومنها معيار رقم (٢٤) ضرائب الدخل ، ومعيار رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية وأثر ذلك على القوائم المالية ونتائج الأعمال.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالى والتى تبلغ نحو ٣٦٢ ألف جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن نظام التأمين الصحي الشامل ولائحته التنفيذية ، والكتاب الدورى رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.

يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالى لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

- تضمنت الإيضاحات المتممة للمركز المالى فى ٢٠٢٢/٣/٣١ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة أنه " تم حساب الإهلاك تقديرياً وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة فى السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٣,٢١٧ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ البالغة نحو ٦,٠١٥ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالى على حقيقته ، مع مراعاة العمر المُتبقي للأصول عند حساب الإهلاك لتلك الإضافات لإنتهاء الأعمار لبعضها ولقرب إنتهاء البعض الأخر.

* تضمنت قائمة تكلفة مخبز الزقازيق أن كمية الدقيق المستخدم لإنتاج الخبز عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ كمية ٤٩٤٥,٥ طن دقيق وصحته كمية ٤٩١٥,٥ طن بفارق قدره ٣٠ طن مما أظهر معدل تكلفة الطن على غير حقيقته.

* أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ٥,٨٥٢ مليون جنيه أغلبها في نشاط تسويق الأقماح والمستودعات ومطحن السادات بدمياط بنحو ٢,١ مليون جنيه ، ١,٨ مليون جنيه ، مليون جنيه على الترتيب.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشان مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفة الذكر لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات ، وإتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

الإستنتاج المتحفظ :

وفى ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بما ورد بالملاحظة ، ومن صور ذلك يلى :

* عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات.

* لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية.

* لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) – الخاص بالقوائم المالية الدورية – الفقرة (١١) ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) – الخاص بعرض القوائم المالية – الفقرة (١٠٧).

* لم يتضمن الإيضاح رقم (٣) الخاص بهيكل رأس المال الجدول الخاص بعدد الأسهم ونسبتها في رأس المال.

* لم يتضمن الإيضاح رقم (٥) الخاص بالأصول الثابتة الجدول الخاص برصيد الأصل ومجمع مخصص الإهلاك وصافي قيمة الأصل في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

* لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن بعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية منها ما يلي :

- متطلبات الفقرات أرقام (٧٣ ، ٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.
- التبويبات الفرعية لحساب العملاء وأوراق القبض ومدينون أخرون طبقاً لما تقضي به الفقرات أرقام (٧٧ ، ٧٨ بند ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية.

* تضمن الإيضاح رقم (١٤) الخاص بالمخصصات أن إجمالي قيمة المخصصات نحو ١٦١,٨٣١ مليون جنيه وصحته ١٢٦,١٢٧ مليون جنيه وذلك نتيجة إدراج رصيد المخصصات في ٢٠٢١/6/٣٠ وليس في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها مع ضرورة تلافي ما سبق.

- ما زالت الشركة لم تتمكن من تنفيذ الحكم الصادر لصالحها بجلسة ٢٠١٩/٥/٣٠ في الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدنى كلى ميت غمر مُقامة ضد محافظ الدقهلية وأخرين والتى تقضي بتعويض مبلغ نحو ٢,٠٥٥ مليون جنيه مقابل نزع ملكية جزء من أرض مطحن ميت غمر بالدقهلية.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في ٢٠٢١/١١/٢ بسرعة إنهاء إجراءات الحصول على التعويض حتي يتم إجراء التسويات اللازمة لتصويب الوضع بسجلات أصول الشركة.

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الإنتفاع ، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأي مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوي ، إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم حسم الخلاف بشأن حقوق الإنتفاع والبالغة نحو ٢٦,٣٣٣ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظتي الدقهلية والشرقية لكل من مخبزي الفردوس وأبو حماد ومطحن الشركة الشرقية تتمثل في (نحو ٢٣,١٦٢ مليون جنيه يخص مخبز الفردوس بالدقهلية ، نحو ٢,٦٢٨ مليون جنيه يخص مخبز أبو حماد بالشرقية ، نحو ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه يخص أرض مطحن الشركة الشرقية) ، والمرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة.

يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الإنتفاع ، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأى مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.

- عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بسرعة الانتهاء من تقنين وضع يد الشركة على الأراضي التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضي المشتراه بعقود إبتدائية حيث ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة تُقدر بنحو ٦٦ ألف متر.

يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها.

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٣٧٨ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام لتعظيم العائد على المال المستثمر.

يتعين موافاتنا بما اتخذته الشركة من إجراءات ومتابعة القضايا خاصة وأن نسب الخصم المُستقطعة من بعض العاملين لا تتناسب مع المدة المتبقية لهم بالخدمة وتحديد الموقف المالي للعاملين الذين تم إنهاء خدمتهم ، مع تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة بتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوقها.

- ما زال لم يتم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة وتنشيط عملية البيع والتسويق لتعظيم العائد على المال المستثمر في أصول الشركة ، إلا أنه تبين عدم إستغلال الطاقات المتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مما إنعكس أثره على الربحية ، **ومن صور ذلك :**

* عدم إستغلال القدرة التعاقدية لبعض المطاحن حيث بلغت نسبة عدم الإستغلال ٣٥%.
* عدم إستغلال الطاقة المتاحة لمصنع المكرونة حيث بلغت نسبة عدم الإستغلال 72% ، فضلاً عن وجود إنخفاض في المحقق الفعلى خلال الفترة قدره 228 طن عن المحقق الفعلى خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق والبالغ 781 طن.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة لتعظيم العائد على المال المستثمر فى أصول الشركة.

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوي الدولة ، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

نوصي بضرورة سرعة العمل على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة وإحكاماً للرقابة.

تحريراً في ١٥/١١/٢٠٢٢

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة

(محاسب /علي سيد علي) **(محاسب/ المعتز بالله محمد محمد)**